تسهيلات جديدة للمستثمرين في أبراج «فونتانا جاردن» بالجفير

إقبال كبير على الحجز من خلال ١٩ جنسية مختلفة

صرحت الأستاذة إيمان المناعي مدير عام المبيعات وتطوير الأعمال في شركة رويال أمبسادور أن الشركة ستعلن عن مفاجأة كبيرة في نهاية هذا الشهر.

وقالت: إن الشركة قررت تقديم تيسيرات كبيرة للحاجزين في أبراج حدائق فونتانا «فونتانا جاردن» من خلال سداد ثمن الوحدة على سنتين وعلى أقساط من دون أي فوائد بحيث يتم سداد القسط كل ثلاثة شهور.. كما أن الحجز متاح عن طريق بنك الخليج التجاري ومن خلال تسهيلات كبيرة يقدمها البنك كذلك.

وقالت إن المستثمر من خلال الأبراج الثلاثة لفونتانا جاردن سيحظى بباقة من الخدمات غير المسبوقة لتحقيق كوكبة هائلة من وسائل الراحة والاستمتاع بالحياة.

وقالت من بين المزايا الجديدة للمستثمرين والمقيمين في الوحدات التي سيمتلكونها ومنها: مركز متكامل للأعمال يحوي كل الوسائل الحديثة، وجميع أنواع الرياضات في اللعبات الرياضية في العالم فيما عدا كرة القدم (سلة - سكواش - سباحة - نادي صحي - تنس طاولة - سنوكر - جولف.. الخ). إضافة إلى ناد كبير متخصص للأطفال وألعاب الفيديو جيم، وصالات مفتوحة للحفلات الخاصة والشواء وكل ذلك من خلال طابق كامل.

○ إيمان المناعي.

وقالت إيمان المناعي: إن أبراج حدائق فونتانا تشتمل على ٤٠٥ شقق متنوعة في مساحاتها. مشيرة إلى أن الحجز على شقق الأبراج الثلاثة يشهد إقبالا كبيرا غير متوقع من البحرينيين والخليجيين والأجانب.. وقد بلغت جنسيات الحاجزين حتى الآن (١٩) جنسية مختلفة.

وإزاء هذا الإقبال الكبير - تقول إيمان المناعي: لقد قررت إدارة الشركة إضافة خدمات جديدة مثل الحمامات التركية وغيرها.. وملعب الجولف الحديث.. وباختصار سيشهد المستفيد خدمات لم يسمع عنها في أي أبراج أخرى من قبل، إضافة إلى أن الأبراج الثلاثة تقع على ساحل البحر بمنطقة الجفير وفي أرقى أحياء المنطقة.

واختتمت إيمان المناعي تصريحاتها بقولها إن شركة «رويال لامبسادور» تهدف إلى تسويق مشاريعها بأسعار تنافسية، وبجودة عالية، وبمشاريع أفضل من حيث القيمة الشرائية.. كما تهدف إلى جعل البحرين المركز الخليجي الأكثر تميزا وجذبا من حيث المشاريع العقارية.

وقالت: إن الحكومة البحرينية تقدم تسهيلات كبيرة للمطورين العقاريين تحاول الشركة الاستفادة المثلى منها.. وقد قرر مجلس إدارة الشركة منح القائمين عليها كل الصلاحيات التي تمكنهم من تقديم مزيد من التسهيلات وتنويع الخدمات.

مجلس النواب يناقش استبدال الموظفين لرصيد إجازاتهم السنوية ببدل نقدي

يبحث مجلس النواب الاقتراح برغبة بشأن قيام ديوان الخدمة المدنية بوضع آلية تسمح للموظفين البحرينيين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة باستبدال رصيد إجازاتهم والحصول على البدل النقدي، كما كان معمولا به سابقا.

والمقدم من النائب عادل العسومي، وجاءت مبررات المقترح أن موجة غلاء الأسعار التي غطت البحرين منذ العامين الماضيين، ومازالت إلى يومنا هذا، لم ينج منها أحد، على الرغم من المحاولات الكبيرة التي بذلتها الجهات المعنية ممثلة في مجلسي الشورى والنواب والاقتصاديين والحكومة، وكذلك المواطنين في إنقاذ أنفسهم من الغرق في محيط الغلاء.

فالغلاء في البحرين لافت لا يحتاج إلى عبقرية أو عين سرية أو كاميرا خفية لاستكشاف وجوده، ويكفي شاهدا على ذلك أن المواطن ذا الدخل المتوسط ودون المتوسط يئن من وطأة ارتفاع أسعار رهيبة لم يعرف له البحرينيون مثيلا طيلة سنوات خلت.

غلاء في السلع الاستهلاكية، وغلاء في المنتجات الغذائية، وغلاء فاحش في مواد البناء، وغلاء في الرسوم التجارية، وغلاء في الخدمات الرئيسية.. إنها موجة غلاء كاسحة يريد الفقراء أن يتقوا شرها، ولكن عوامل كثيرة تحول دون ذلك.

ونظرا لوجود عدد كبير من المواطنين العاملين تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية ممن يرغبون في استبدال رصيد إجازاتهم مقابل البدل النقدي لتيسير أمورهم المالية، ولكن القوانين الحالية لا تسمح بذلك، لذلك جاء الاقتراح برغبة ليلبي هذه الرغبة لدى المواطنين.

وقال ديوان الخدمة المدنية في رده: وضح ممثلو الديوان أن الهدف من الإجازة السنوية أن يقضي الموظف وقت راحة واستجمام مع عائلته بعد قضاء وقت طويل من العمل والانجاز؛ ليعود بعد الإجازة السنوية للعمل بنشاط وحيوية وزيادة إنتاجية، كما أن الديوان اتخذ سياسة جديدة بفتح الساعات الإضافية للموظفين التنفيذيين والموظفين على الجداول التخصصية حتى لا ترحّل إلى الإجازات السنوية ويتراكم رصيد إجازاتهم، وبحسب اللائحة الجديدة الصادرة في سنة ٢٠٠٦م بأنه يجوز للموظف أن يرحّل رصيد إجازاته السنوية إلى السنة التي تليها حتى يصل رصيد الإجازات إلى (٥٧) يوما كحد أقصى، ولكن تلزمه في نفس الوقت خلال هذه السنتين أن يخرج في إجازة مدة (٢٥) يوما كحد أدنى.

○ عادل العسومي.

وعلى الرغم من أن الاقتراح برغبة مطبق في الجهات العسكرية كوزارة الداخلية لأن الظروف الأمنية تستلزم على الموظف العمل لفترات أطول وعدم اخذ إجازاته السنوية، إلا أن الديوان لا يراها الطريقة المثلى لزيادة راتب الموظف ووضعها كسياسة عامة، فالحل يكون بسن العلاوات والمكافآت التحفيزية، وخاصة ان الديوان يعتبر خروج الموظف في إجازة سنوية فرصة لتعيين بعض الموظفين بالإنابة واختبارهم في هذه المناصب والأعمال.

وقد رفضت اللجنة التشريعية الاقتراح للأسباب التالية:

- تطبيق الاقتراح برغبة سيحرم الكثير من الموظفين من حقهم المشروع بنص القانون وهو الإجازة السنوية بحجة رفع مستواهم المعيشي، وخفض الإنتاجية للموظف وتردي نفسية الموظف بسبب عدم نيله قسطا من الراحة والاستجمام التي يحتاجها الإنسان للترفيه عن نفسه بعد ضغوط ومهام العمل، وزيادة حالات التسيب الوظيفي والإجازات المرضية في القطاع الحكومي لدى الموظفين بسبب عملهم طوال السنة دون حصولهم على إجازة، وعدم إتاحة الفرصة لدماء جديدة تبرز إبداعاتها وانجازاتها في بعض الوظائف، وحكرها على موظفين معينين يعملون طوال السنة.

إلى كل أمّ مع كل الحب والتقدير..!

بقلم:

د. عبدالرحمن عبدالله بوعلي

نفتح أشرعة وجداناتنا على اتساعها لكل مناسبة تتيح لنا اعادة احياء القيم النبيلة في نفوسنا وضمائرنا والسلوكيات الجميلة في ممارساتنا وتصرفاتنا اليومية.. ونفتح ماكينات السعادة الطبيعية والمكتسبة في نفوسنا لاستقبال كل عيد أو مناسبة تسمح لنا بتكريم من يستحقون التكريم وتبجيل من يفترض أن نتوجه اليهم بكل ما في قلوبنا من تبجيل وتقدير واحترام..

وفي عيد الأم، تتجه عواطف الابناء والبنات على شكل حشود جميلة من الوفاء والولاء والتقدير والحب الى الامهات.. وهو أمر جميل جداً.. ومناسبة لنفخ الروح في قيم نبيلة جليلة رفيعة تمثل صفوة الصفوة من قيم عقيدتنا وقيم ثقافتنا وقيم عاداتنا وتقاليدنا.. وأجمل من ذلك أن تكون هذه العواطف وما فيها من قيم نبيلة جليلة التزاماً يومياً وسلوكاً لا يتوقف عند حدود الأم الخاصة فقط؛ بل نحو كل أمّ على أرض الوطن.. ونحو البحرين الوطن والهوية باعتبارها أمّنا جميعاً وأم آبائنا وامهاتنا.. وأجمل من هذا وذاك ان يؤمن الأبناء والبنات بأن كل أم بحرينية هي أمّ لهم جميعاً.. وأن ما لا يرضاه احدهم لأمه الطبيعية الخاصة يجب ألا يرضاه لأي أم بحرينية.. فاحترام الأم وتبجيلها واعتبار ذلك جزءاً من الايمان.. وجزءاً من التربية الرفيعة والسلوك القويم.. وجزءاً من الشعور العام بالهوية الوطنية.. كل ذلك لا يكون صادقاً ومكتملاً وناضجاً إلا إذا كان مبعثه التقدير الكامل والحقيقي لقيمة الامومة.. بما وضعه الله عز وجل فيها من أرفع وأسمى وأنقى صور الرأفة والرحمة والمحبة والايثار والتفاني ونكران الذات والعطاء الممتد والسهر الموصول ورقّة القلب وشفافية الدمع وخشوع الرجاء.. وإلى آخر هذه القيم السامية التي شاءت إرادة الخالق عز وجل ان تجتمع كلها في الأمّ والأمومة.. لكي تبقى الامومة على امتداد الدهر القيمة الكبرى التي تكتنف في دواخلها أسمى القيم الانسانية وأعلاها شأنا واكثرها نقاءً وعطاءً وبقاءً..

وبغضّ النظر عن كل ما قد يقال ويطرح من آراء واجتهادات.. تبدأ من ان احترام وتقدير الامّ لا يكون محصورا بيوم واحد.. وانتهاء بفتاوى القائلين انها بدعة وضلالة وغير ذلك.. اقول : بغضّ النظر عن كل هذه الاجتهادات والفذلكات التي لا ندينها ولا نرفضها.. ولكن لا نتوقف عندها كثيراً.. فنحن فعلا نحتاج الى يوم نكرّسه للأم.. ويوم نكرّسه للأب.. ويوم نكرّسه للكبار والوالدين بشكل عام.. ويوم للمرأة، ويوم للطفل والطفولة.. بل ويوم للشجرة.. ولا بأس ان يكون ثمة يوم للنخلة تحديداً.. باعتبارها أمّناً أيضاً.. التي رضعنا منها الاصالة والوطنية والبساطة مع حليب أمهاتنا.. ونص عليها المولى عز وجل في كتابه الكريم غذاءً إلهياً للأم وهي في احوج ساعاتها لغذاء ربانيّ الصنعة يمدها بالقوة والعزيمة والقدرة على تغذية وليدها..!

نعم نحن نحتاج إلى مثل هذه المناسبات، لأنها - مهما قيل فيها ويقال - تنجح دائماً في تذكير نفوسنا التي استولت عليها نشرات الأخبار الدامية.. والسياسات الخالية من أي قيم إنسانية.. وأخبار البورصات التي حوّلت كل تفاصيل حياتنا إلى ساعتين: ساعة فرح ناقص بمكسب جديد، وساعة حزن وتفجع على خسارة متجددة.. وبين هذه وتلك ساعات من التوتر والتحسب والتفكر والتجبر والهذيان..!

لذلك تتنزل هذه المناسبات الجميلة علينا، لتكون مطراً يروي عطش أرواحنا للقيم النبيلة والأصيلة.. وبرداً يرطب سخونة نفوسنا في هذا الصهد السياسي والطائفي الذي نعيشه ليل نهار.. وندى صباحياً يترقرق إلى كل ما هو جميل وأصيل في نفوسنا وأرواحنا وقيمنا فيعيد إليها بعض ما فقدته بسبب تكاثر السلبيات والمنغصات من حولها..

ومرة أخرى: للأم؛ انبل من في الوجود: كل عام وانت بخير.. وللأم البحرينية، أيقونة الطيبة في مملكة الطيبة: كل عام وانت الخير.. لانك الخير العميم في حياتنا ولأنك مصدر المحبة والنبل في نفوسنا..

في الشأن الوطني: مصالحنا الوطنية.. والاتجاه شرقاً وجنوباً

في السياسة كما في الحياة، العداء الصريح أفضل من الصداقة المشروطة.. وتوجه السياسة الخليجية بشكل عام والسياسة البحرينية الى الشرق والجنوب، يحمل في طياته قناعة راسخة بأننا مللنا وخذلنا وتعبنا من الغرب وصداقته المشروطة.. وشروطه التي يفرضها بحسب مصالحه، ومصالح شركاته العابرة للقارات والقوميات..! وفي السياسة ايضاً كما في الحياة، ليس كل ما يلمع ذهباً.. وليس كل ما تدعيه دول ومجتمعات الغرب من ديمقراطية وشفافية هو فعلا كذلك.. وآن الأوان كي نبحث عن مصالحنا الخالصة من شروط ومقاييس الغرب.. الآيلة للغروب..

رئيس «حقوقيون مستقلون» لـ «أخبار الخليج»:

نأمل من الوزارات الخدمية أن تكون مثل الداخلية في المشاركة المجتمعية

ثمن سلمان ناصر رئيس «حقوقيون مستقلون» مبادرات وزارة الداخلية بتخصيص يوم ١٨ مارس من كل عام للشراكة المجتمعية وقد كان آخرها يوم الثلاثاء الماضي تحت عنوان «معا لمستقبل أفضل»، وذلك امتداد للمبدأ الذي أطلقه الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية في ١٨ مارس عام ٢٠٠٦، والذي أسس للعمل على إشراك المجتمع المدني مع رجال الشرطة وخاصة في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها وعلاجها من أجل تحقيق الأمن الشامل ودعم الاستقرار.

وقال ناصر في تصريح لـ «أخبار الخليج» ان المتتبع يلاحظ أن ما تقوم به وزارة الداخلية ليس فقط مقتصرا على هذا اليوم «يوم الشراكة المجتمعية» بل من خلال مشاركاتها في الفعاليات المحلية من خلال وضع أجنحة لها لتعريف الجمهور بأقسامها ومهامها. حيث لم تعد النظرية الأمنية قاصرة أو أحادية الجانب بل تطورت تبعا لتطور المجتمعات.

ونوه ناصر الى أن الخطوات التي تخطوها وزارة الداخلية بالمشاركة المجتمعية من المفترض أنها لم تكن مقتصرة على وزارة الداخلية فقط، ونأمل ان تشمل وزارات ومؤسسات لها علاقة بالخدمات المعنية بالمواطن كوزارات التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان والإسكان والعمل والأشغال وتمكين والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، للخروج من نمطية عرض الخدمات واستلام الشكاوى والمنجزات إلى مرحلة المشاركة مع الجمهور كي يسهموا في وضع الحلول المقترحة التي يرون أنها تناسب مشكلاتهم بدل تقديمهم للشكاوى فقط والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى التشكيك والإساءة. كل ذلك ممكن تحقيقه من خلال المشاركة المجتمعية مع الجمهور.

○ سلمان ناصر

ولفت رئيس «حقوقيون مستقلون» الى ان المشاركة المجتمعية يمكن من خلالها كسر حواجز عريضة من المجتمع والعمل على إشراكهم في عملية البناء التي تساعدهم في تحمل مسئوليات أكبر في إدارة شئون حياتهم الخدمية والعمل بفاعلية في تحسين البيئة المحيطة التي تؤثر بشكل عام في الأسرة والمسجد والمدرسة والمؤسسات الأهلية والناشئة و جميع المواطنين.

حاضنة الأعمال بجامعة البحرين تتبنى ١٣ مشروعا تنتظر التنفيذ

أكّد مدير مركز حاضنة الأعمال في جامعة البحرين الدكتور عادل كمال أنَّ الحاضنة خيار الطلبة الأمثل لإطلاق مشروعات تقنية، حيث تسعى الحاضنة إلى دعم المشاريع الجديدة التي تعمل على تجريب وتطوير منتجاتها تمهيداً لطرحها في السوق.

وشدد على أن ما يميز حاضنة الأعمال في جامعة البحرين عن سواها من حاضنات، أنها متخصصة في المشروعات التقنية المبنية على المعرفة.

وبادرت جامعة البحرين بإنشاء مركز حاضنة الأعمال في عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع بنك البحرين للتنمية بهدف تشجيع الطلبة على إنشاء مشاريعهم المبتكرة، مستفيدين من دعم الحاضنة الإداري والاستشاري لهم.

وقال د. كمال «إنَّ عدد المشروعات التي تبنتها الحاضنة حتى الآن ١٣ مشروعاً لم تظهر بعد في السوق، إذ يتم إعدادها وسيعلنها في الوقت المناسب».

وتتكون الحاضنة من ١٤ وحدة تهدف إلى ترويج ثقافة الإبداع بين الأساتذة والطلبة، وتشجيع الباحثين في جامعة البحرين على تحويل أبحاثهم إلى مشروعات تجارية مبتكرة.

وأوضح مدير مركز حاضنة الأعمال أن الحاضنة تركز حالياً على مشاريع الخريجين، وتنظم خلال هذا الفصل برنامجاً تمهيدياً متكاملاً لريادة الأعمال، والعديد من الندوات التعريفية والإعلامية عن المركز ترويجاً لخدماته بما يساعد على استقطاب المزيد من الطلبة والأساتذة المبتكرين.

وفي سياق حديثه عن بعض مشروعات الحاضنة قال: «تعمل الحاضنة بالتنسيق مع معمل أبحاث الجوال بكلية تقنية المعلومات في جامعة البحرين لدعم المشروعات المتعلقة بتطوير برنامج (تطبيقات الهاتف المحمول)، وهو برنامج خاص بطلبة كلية تقنية المعلومات يساعد على عمل تطبيق خاص لأجهزة الهواتف الذكية وطرحه في السوق ليعود عليهم بالربح».

○ د. عادل كمال.

وشارك عدد كبير من طلبة الجامعة الأسبوع الماضي للمرة الأولى في مسابقة ماجيك آب العالمية التي تقام سنويا بالتعاون مع شركة مايكروسوفت العالمية.

وقال د. كمال: «إن الحاضنة تفتح ذراعيها للجميع ولا تقتصر على أساتذة كلية تقنية المعلومات وطلبتها، بل تشمل جميع كليات جامعة البحرين على أن تكون مشروعات المنتسبين إلى تلك الكليات ذات صلة بالبعد التقني».

وتابع قائلاً: «كما تفتح الحاضنة المجال أمام الشركات العلمية للمشاركة بمشاريعهم في حال توافرت بعض الشروط، نحو: وضع خطة زمنية مدروسة، وأن يكون المشروع في المجال التقني، وأن يخدم المشروع مملكة البحرين، وأن تكون له صلة بتطوير البحث العلمي في جامعة البحرين، وأن يكون قابلاً للتنفيذ على أرض الواقع، ومطلوباً في السوق».

ونبه إلى ضرورة أن يتحلى منتسبو الحاضنة بالصفات القيادية والريادية التي تؤهلهم للتميز عن غيرهم من أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى حبهم للمشروع المطروح من قبلهم وشغفهم به.

رئيس مركز وحدة الخليج للدراسات الاستراتيجية:

هدفنا بناء قاعدة فكرية بين الشعوب الخليجية للإسراع في تحقيق الوحدة

كتب: وليد دياب

أكد المهندس عبدالله الحويحي رئيس مركز وحدة الخليج والجزيرة العربية للدراسات الاستراتيجية ضرورة بناء قاعدة فكرية مشتركة تختص بوحدة الخليج، والعمل على نشر الفكر الوحدوي بين أبناء دول الخليج العربي، والدفع في اتجاه تحقيق فكرة الاتحاد الخليجي بين دول الخليج العربي.

وقال الحويحي في تصريح لـ«أخبار الخليج» بمناسبة تدشين مركز وحدة الخليج والجزيرة العربية للدراسات الاستراتيجية ان منطقة الخليج تواجه أخطارا محدقة سواء بسبب التهديدات الإقليمية التي تمثلها إيران وسعيها في التوسع على حساب دول الخليج العربي أو القوى الدولية التي تبحث عن مصالحها في تأمين تدفق النفط والغاز الخليجي إليها والذي يشكل المحرك الأساسي لاقتصاديات تلك الدول.

وأضاف رئيس مركز وحدة الخليج والجزيرة العربية للدراسات الاستراتيجية أن منطقة الخليج تعرضت خلال العقود الثلاثة الماضية لثلاث حروب وهي الحرب العراقية الإيرانية، وحرب تحرير الكويت، وحرب احتلال العراق في ٢٠٠٣، لافتا إلى أن المنطقة دفعت أثمانا باهظة لهذه الحروب سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، مشيرا إلى وجود العديد من المخططات والتحديات التي تواجه دول الخليج وهو الأمر الذي دفع التيارات السياسية الخليجية وقادتها - وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود والملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد - إلى ضرورة التحول الى الصيغة الاتحادية بين دول الخليج العربي لمواجهة الهجمات الشرسة التي تتعرض لها دول المنطقة.

○ عبدالله الحويحي.

وأكد الحويحي أن وحدة المنطقة أصبحت قضية استراتيجية تهم دول المنطقة وشعوبها ويجب العمل عليها بكل جد واهتمام، لافتا إلى أن مركز وحدة الخليج والجزيرة العربية للدراسات الاستراتيجية باعتباره مؤسسة بحثية أكاديمية تسهم في بناء قاعدة فكرية وثقافية واجتماعية بين شعوب دول المنطقة من اجل المساهمة للإسراع في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي والذي يعني قيادات وشعوب هذه المنطقة وأجيالها المستقبلية.